

قرار رقم (11) لسنة 2021

بشأن

تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون

رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛
- وعلى قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في اجتماعه رقم (4) لسنة 2021 المنعقد بتاريخ 2021/02/03.
- وبناء على مقتضيات تحقيق المصلحة العامة.

قرر ما يلي:

مادة أولى:

يعدل الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وفقاً للمرفق رقم (1) لهذا القرار.

مادة ثانية:

يوضح البند "أولاً: آلية احتساب الملكية غير المباشرة للشخص الطبيعي أو الاعتباري" من الملحق رقم (7) "آلية احتساب الملكية غير المباشرة" من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وفقاً للمرفق رقم (2) لهذا القرار.

مادة ثالثة:

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ 2021/6/30 وينشر في الجريدة الرسمية.

أ.د. أحمد عبدالرحمن الملحم

مرفق رقم (1)

م	الكتاب	الفصل	المادة	نوع التعديل	النص قبل التعديل	النص بعد التعديل
1	التاسع	الثالث	(3 - 1 - 19)	إضافة مادة		<p>آلية احتساب الملكية غير المباشرة لأغراض تطبيق أحكام هذا الكتاب، يُعد في حكم الملكية غير المباشرة الحالات الآتية ما لم يتم إثبات العكس:</p> <p>1. ملكية الشخص أو مدير محفظة الاستثمار أو مدير الصندوق أو مدير نظام الاستثمار الجماعي التعاقدية غير المباشرة التي تؤدي إلى سيطرة فعلية على الشركة المدرجة.</p> <p>2. ملكية الشخص من خلال مجموعة أو شركات زميلية أو تابعة في رأس مال الشركة المدرجة.</p> <p>3. ملكية الشخص عن طريق المحافظ الاستثمارية.</p> <p>4. ملكية مدير محفظة الاستثمار مع عملاء هذه المحافظ إذا استخدم مدير محفظة الاستثمار حقوق التصويت عن الأسهم الموجودة في هذه المحافظ.</p> <p>5. ملكية مدير الصندوق في الشركة المدرجة التي يستثمر بها الصندوق، والمجموعة المرتبطة بالصندوق، في حال عدم وجود نظام الفصل الكامل بين الصندوق ومدير الصندوق والمجموعة.</p> <p>6. ملكية مدير نظام الاستثمار الجماعي التعاقدية في الشركة المدرجة التي يستثمر بها نظام الاستثمار الجماعي</p>

<p><u>التعاقدية، والمجموعة المرتبطة بنظام الاستثمار الجماعي، في حال عدم وجود نظام الفصل الكامل بين نظام الاستثمار الجماعي التعاقدية ومدير النظام والمجموعة.</u></p> <p>7. كل ما يرتبط بالشخص عن طريق الملكية أو الإدارة المشتركة لأي كيان قانوني، تسمح له باستخدام حقوق التصويت في رأس مال الشركة المدرجة.</p> <p>8. أي حالات أخرى تقرها الهيئة. ويتم احتساب الملكية غير المباشرة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية المنصوص عليها في الآلية المقررة في الملحق رقم (7) "آلية احتساب الملكية غير المباشرة" من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من هذه اللائحة.</p>						
<p>تنطبق أحكام الاستحواذ الإلزامي المنصوص عليها في هذا الكتاب على الشخص أو أي من الأطراف التابعة له أو والمتحالفة معه، نتيجة حياة الشخص والأطراف التابعة له والمتحالفة معه بصورة مباشرة أو غير مباشرة لنسبة مجمعة تزيد على 30% من الأوراق المالية المتداولة لشركة مساهمة مدرجة. ويتم احتساب الملكية غير المباشرة وفقاً للحالات الواردة بآلية احتساب الملكية غير المباشرة والمنصوص عليها بأحكام المادة (3-1-19) من هذا الكتاب، وحسب المعايير المحاسبية المبينة في الملحق رقم (7) "آلية احتساب الملكية غير المباشرة" من هذا الكتاب.</p>	<p>تنطبق أحكام الاستحواذ الإلزامي المنصوص عليها في هذا الكتاب على الشخص أو أي من الأطراف التابعة له أو والمتحالفة معه، نتيجة حياة الشخص والأطراف التابعة له والمتحالفة معه بصورة مباشرة أو غير مباشرة لنسبة مجمعة تزيد على 30% من الأوراق المالية المتداولة لشركة مساهمة مدرجة.</p>	<p>تعديل المادة</p>	<p>(3-5-3)</p>	<p>الثالث</p>	<p>التاسع</p>	<p>2</p>

مرفق رقم (2)

الملحق رقم (7)

"آلية احتساب الملكية غير المباشرة"  
من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ)

أولاً: آلية احتساب الملكية غير المباشرة للشخص الطبيعي أو الاعتباري

